

# النقب في مواجهة التطهير العرقي.. تغطية الجريمة وتهميش النضال

ورقة عمل

شباط / فبراير 2022



لاجئين

بوابة اللاجئين الفلسطينيين  
Palestinian Refugees Portal

منذ بدايات الولاية الاستعمارية على فلسطين بمرحلتها البريطانية ثم الصهيونية، كانت النظرة الموجهة للنقب تمثل الروحية الاستعمارية الغربية في نظرتها للمشرق، فهذه الصحراء الواسعة التي تمتد على 14 ألف كم مربع من مساحة فلسطين، تم النظر لها كمساحة للمشاريع الاستراتيجية ضمن التخطيط الاستعماري الصهيوني، سواء باعتبارها خزاناً استيعابياً للمستوطنين الجدد أو موضعاً لحاضنة تقنية/ أمنية تحوي مشاريع المحتل الرامية لتوطيد وظيفة جديدة للكيان الاستعماري الصهيوني كبؤرة للهيمنة على المنطقة العربية بأسرها.

في هذا السياق الاستعماري الصهيوني تم النظر لأهل النقب ووجودهم كتهديد صممت المشاريع الاستيطانية وسياسات التهجير لأجله بهدف أساسي واضح، وهو الوصول للعدد صفر من الفلسطينيين في النقب، إن تخيل النقب كصحراء جرداء أو فراغ يتلاءم مع العقيدة الاستيطانية، تعارض معه وجود أهل النقب ككيان حي ومتمرد بطبيعته على القيود الاستعمارية خصوصاً لجهة صلاته الأصيلة بامتداده الفلسطيني والعربي،

فأهل النقب تاريخياً هم جزء من وجود حي يمتد عبر جنوب فلسطين  
لسيناء والبادية الأردنية وبادية الشام بطرق متعددة ومركبة.

تنطلق الأفكار والمشاريع الاستعمارية الصهيونية تجاه أهل النقب من إدانة  
عميقة للبداءة التي يصنف سكان النقب ضمنها، أضيفت للعداء تجاه كل  
ما هو فلسطيني، ووضعت عقليةً استعماريةً مركزيةً كهذه في مواجهة وجود  
حي عصي على أدوات التطويع، لتهاجمه بسياسات التهجير و مشاريع  
الأسرلة وأدوات القطع عن بقية المكونات الفلسطينية والامتداد العربي.

تهجير، وعزل، وتجميع في ما يشبه المعسكرات، وأسرلة، هي مفردات  
السياسة الصهيونية ضد هؤلاء، أنتجت مقاومة من قبل أهالي النقب  
تصاعدت بفعل تصاعد الوعي بالسياسات الاستعمارية التي تستهدف  
وجودهم بكل معانيه، وعرفت ذروتها في محطات عدة خلال السنوات  
الأخيرة، أبرزها في مواجهة مخطط "براف"ر، كما في صمود أهالي  
العراقيب في مواجهة عمليات الهدم المتكررة لبيوتهم.

تسعى هذه الورقة لقراءة واقع الأخطار والتحديات التي تقع على أهل  
النقب، والثغرات في المواقف والسياسات تجاههم من مختلف الأطراف

التي يفترض أن تكون معنية بحقوقهم ودعمهم كجزء من ضحايا المشروع الاستعماري التهجيرى بأبعاده المختلفة.

## المحور الأول: سياسات المشروع الاستعماري ضد أهل النقب

رغم بروز الطرد كعنوان رئيسي لجرائم المؤسسة الصهيونية الاستعمارية ضد أهالي النقب، لكن لا يمكن فهم هذه العمليات خارج سياق التطهير الممنهج للنقب من سكانه، والتي تشكل عمليات الطرد والهدم أحد تعبيراتها وليس مجموعها، فكل من برامج الأسرة والتجميع في المعسكرات وعدم الاعتراف بالقرى الفلسطينية، ليست إلا أدوات تطهير عرقي أي كان مسمها في قاموس المؤسسة الصهيونية الرسمية أو في القاموس الحقوقي الذي تتبناه الواجهات والمؤسسات الحقوقية النشطة داخل بيئة الاحتلال.

حتى عام 1948 سكن النقب حوالي 100 ألف فلسطيني، ولكن إثر النكبة وحتى أوائل الخمسينيات من القرن الماضي، طردت العصابات الصهيونية حوالي 90 ألف منهم بواسطة سياسات تهجير ممنهجة، وتوزعت أماكن لجوئهم في قطاع غزة والأردن والضفة الغربية، وخلال

الفترة اللاحقة وصولاً لعام 1967، كان الحكم العسكري الذي فرضه الاحتلال قد قام بطرد من تبقى من سكان النقب وحشرهم ضمن نطاق يسمى السياج "شمال شرق النقب" على التخوم الجنوبية للضفة الغربية.

ترافق ذلك مع إجراء لنزع ملكية أراضي النقب من أهلها عبر رفض حكومة الاحتلال الاعتراف بالحقوق العرفية المعتمدة في العهدين العثماني والبريطاني كسند للملكية في منطقة النقب، كما قامت بوضع قيود على حصولهم على "الهوية" أي بطاقات التعريف والجنسية الصادرة عن كيان الاحتلال، وجعلت إصدارها من خلال زعامات 18 عشيرة معترف بها فقط، كما منعت حركة السكان خارج قراهم إلا بتصريح خاص يصدر عنها، ووضعت قيود متعددة على مصدر عيشهم الرئيسي وهو الرعي وكذلك على زراعتهم الموسمية.

داخل ما يعرف بـ "السياج" الذي وضع كأداة للعزل والتطهير العرقي، فقط 7 تجمعات عربية فلسطينية اعترف بها الاحتلال، وهي (رهط، تل السبع، عرعة، اللقية، حوة، كسيفة، شقيب السلام)، يقطن فيها حوالي 56% من سكان النقب حالياً والبالغ مجموعهم حوالي 200 ألف فلسطيني.

ومع قيام كيان الاحتلال والنكبة الفلسطينية عام 1948، أُجبر الاحتلال قرابة 100 ألف بدوي فلسطيني على الرحيل من منطقة النقب، وتحوّل أغلبهم إلى لاجئين في الأردن وشبه جزيرة سيناء وقطاع غزة المحاصر ومناطق الضفة الغربية المحتلة، خصوصاً مناطق الخليل والأغوار والقدس.

لفهم وظيفة عملية "التجميع" فيما يسمى ببلدات التركيز، كأداة لطرد السكان وحرمانهم من موارد عيشهم، يجب النظر إلى كون أهالي النقب قد امتلكوا قبل النكبة حوالي 4 مليون دونم، بجانب حريتهم في الحركة والرعي والزراعة الموسمية في ضعفي هذه المساحة تقريباً، فيما ينحصر موضعهم الآن في 300 ألف دونم فقط، وتحاول سلطات الاحتلال منع أي وجود لهم خارجها كما تسعى لمحاصرتها والتضييق على سكانها، وفي أقصى مطالبات القوى الداعمة لهم فإنها تنسب لهم ملكية مليون دونم فقط.

أكثر من 50 تجمعاً سكانياً لأهالي النقب لم تعترف بها سلطات الاحتلال بموجب قانون التخطيط والبناء لعام 1965، ولا زالت هذه التجمعات لا تُدرج على خرائط سلطات الاحتلال الرسمية ولا يتم تزويدها

بأي خدمات، وهذا أيضاً ينطبق على كل تلك التجمعات التي أقامها الفلسطينيون منذ ذلك الوقت.

مع انتهاء الحكم العسكري الصهيوني عام 1968 بشكل رسمي، كان الوجود الفلسطيني في النقب قد انحسر فعلياً لداخل منطقة سياج العزل والتجميع الذي فرضته سلطات الاحتلال، ولكنها مع ذلك أطلقت سياسات جديدة تهدف لحصرهم في مناطق أضيق فيما أسمته "بلدات التركيز"، بما يعني تكديس أهالي النقب في هذه البلدات وإنهاء أي تجمعات أخرى لهم والسماح بمصادرة بقية أراضيهم حتى تلك الواقعة داخل المعزل المسمى السياج، ويقراً الباحث حازم جمجوم في هذه السياسة هدفاً آخر وهو "تجميع مركز للبدو الفلسطينيين في أماكن حضرية معزولة، وفصلهم عن أسلوب الحياة البدوية الرعوية، وتحويلهم إلى عمال قابلين للاستغلال في مختلف الصناعات المملوكة لليهود في منطقة النقب"

في هذا السياق بعمومه أطلقت سلطات الاحتلال مجموعة من المشاريع والإجراءات لتحقيق هذا الغرض يمكن الإشارة إلى أبرزها في التالي:

● مخطط برافر- بيغن، وقد أقر كقانون من الكنيست في حزيران/ يونيو 2013، وقد جاء بناء على توصيات لجنة حكومية يرأسها "إيهود برافر" رئيسُ مجلس الأمن القومي التابع لسلطات الاحتلال، والتي خططت لتهجير سكان عشرات القرى الفلسطينية في النقب، وتجميعهم داخل "بلدات التركيز" والاستيلاء على 800 ألف دونم ينتشر عليها أكثر من 40 ألف فلسطيني يستهدفهم هذا المشروع.

● جهاز الدوريات الخضراء، وقد تأسس هذا الجهاز بمبادرة من وزير الزراعة في حكومة الاحتلال آنذاك "آرييل شارون" أواخر السبعينيات من القرن العشرين، وقام برنامج عمل هذه الدوريات، على تدمير موارد عيش سكان النقب، من خلال مصادرة قطعان ماشيتهم باعتبارها ماشية ضالة، وهدم بيوتهم بحجة وجودها في مناطق محظورة أو مناطق عسكرية مغلقة، وإبادة محاصيلهم وتجريفها، أو رشها بالمواد السامة بواسطة الطائرات، وهو ما قاد لتدمير أكثر من 30 ألف دونم من الأراضي المزروعة فقط بين



عامي 2002 و 2004، إلى جانب موت قطعان من الماشية، و التسبب بالعديد من الأمراض لأهالي النقب التي أصابتهم بفعل هذه المواد السامة.

● العقاب بواسطة الخدمات، حيث أن سلطات الاحتلال تحصر الخدمات فقط داخل ما يسمى ببلدات التركيز، فيما يتم حرمان بقية التجمعات من أي خدمات، ورغم أن هذه السياسة تفترض وجود خدمات حقيقية مقدمة داخل "بلدات التركيز" إلا أن واقع هذه البلدات كان أقرب لمعسكرات العزل منها لبيئة عيش طبيعية، كما استخدمت الخدمات التعليمية كأداة عقابية و بذريعة إلزامية التعليم يتم معاقبة العائلات التي لا يذهب أبناؤها إلى المدارس، رغم أن هذه المدارس تنحصر فقط في نقاط محددة داخل "بلدات التركيز" وهو ما يعني إجبار الطلبة الأطفال على الذهاب سيراً على أقدامهم لعدة كيلومترات في كل يوم وفي ظروف قد تكون مميتة في كثير من الأحوال.

● التخطيط كأداة للتهجير، وذلك على غرار مخطط الكرفانات الذي وضعته "اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء" وقدمته إلى "سلطة توطين البدو في النقب"، والذي هدف لتهجير عشرات الآلاف من القرى الفلسطينية غير المعترف بها "إسرائيلياً" في النقب، وتسكينهم قسرياً في كرفانات مؤقتة تقام على هوامش "بلدات التركيز" بما يعنيه ذلك من تهجير جماعي واستيلاء على منازلهم وأراضيهم وحرمانهم من العودة إليها وقطعهم عن سبل عيشهم.

● أعمال الهدم المباشر والتي تعتبر أبرز وجوه سياسات التهجير، حيث هدم الاحتلال بين عامي 2015 إلى 2020 أكثر من 12 ألف منزل ومنشأة سكنية في القرى المسلوقة الاعتراف.

هذه السياسات قادت إلى سيطرة البلديات الاستيطانية والمجالس الإقليمية التابعة لسلطات الاحتلال في النقب على 12 ألف كم مربع من مساحة النقب، أي ما نسبته 86% من مساحتها، فيما يتم السعي لحصر وجود الفلسطينيين في حيز لا يتجاوز 100-150 كم مربع، معرضة لكل عوامل الضغط وسياسات التهجير.

لا يمكن فصل هذه السياسات عن محاولة الحركة الصهيونية ابتلاع سكان النقب وتطويعهم في خدمتها من خلال سياسات الأسرلة والتجنيد في الجيش المحتل، وهي سياسات تعمل على استثمار آثار الإفقار والتهميش والقمع بحيث يكون المتنفس الوحيد أمام ضحايا القهر الصهيوني هو الاستسلام للمؤسسات الصهيونية وسياساتها والالتحاق بها في موقع متدني، إما عن طريق الجيش أو الاستخدام كعمالة رخيصة مسلوبة الحقوق لمصلحة المصانع الصهيونية، أو كعمال موسمين في مزارع إقامتها المستوطنات الصهيونية على أراضيهم المسلوبة.

### الحلقة الأحدث: أشجار التهجير

بذريعة محاربة التصحر، أطلقت المنظومة الصهيونية برنامجاً جديداً في خدمة سياسات التهجير والتطهير العرقي في النقب، وذلك من خلال مشروع تشجير النقب الذي شرع فيه "الصندوق الدائم لإسرائيل" المعروف باسم "كاكال"، وهو مشروع انطلق منذ عدة سنوات وعرف ذروته هذا العام 2022 بهجمة متصاعدة استهدفت القرى الفلسطينية شمال شرق النقب، للاستيلاء على الأراضي الزراعية التابعة لهذه القرى، حيث يتم

هدم البيوت وتجريف الأراضي الزراعية بحجة مكافحة التصحر، مستهدفة 40 ألف دونم في المرحلة الأولى من المشروع، بدعوى أنها أملاك غائبين تعود ملكيتها لكيان الاحتلال.

يطال المشروع الجديد بشكل أساسي مناطق خربة الوطن، والتضحية، وضواحي بلدة تل السبع وشقيب السلام والمناطق الشمالية والجنوبية من مدينة رهط، وصواوين وبيير المشاش، والغراء، وأبو تلول، وقرية الأطرش.

تستخدم الأشجار المزروعة من قبل سلطات الاحتلال في خلق حاجز بين القرى الفلسطينية وأراضيها الزراعية، كأداة حصار للقرى المعترف بها، وأداة تهجير للسكان من قرى وتجمعات لا تعترف بها سلطات الاحتلال.

أرقت سلطات الاحتلال حملتها هذه بإجراءات قمعية مشددة ضد أهالي النقب الذين احتجوا على إجراءات التهجير وتجريف الأراضي، حيث أقدمت سلطات الاحتلال على اعتقال العشرات من بينهم قُصّر "3 على الأقل" وكبار في السن، كما قدمت نيابة الاحتلال لوائح اتهام ضد 28 شخصاً من بين المعتقلين.

لا تخفي سلطات الاحتلال أن عمليات التشجير جزء من رؤية لتهجير أهالي النقب والاستيلاء على أراضيهم، حيث تبدي استعدادها لخلع الأشجار من بعض المناطق التي شجرتها إذا ما كان ذلك جزءاً من صفقة يقبل بموجبها سكان التجمعات والقرى غير المعترف بها أن يتخلوا عن أراضيهم و يذعنوا لإجراءات تجميعهم في "بلدات التركيز" .

### المحور الثاني: الصمود وتنظيم الذات في النقب

منذ عام 1994 يشهد النقب تصاعداً في تنظيم أهالي النقب لقدراتهم ورفع وتيرة احتجاجهم ضد سياسات التهجير والتطهير العرقي التي تستهدفهم، وفي ذلك العام تحديداً بدأت محاولات لاستعادة قرية "بئر هداج" الواقعة خارج سياج العزل، أي انها كانت أول محاولة فلسطينية لاستعادة أراضي من تلك التي سلبت في مرحلة النكبة، وقد تمثلت هذه المحاولة في نصب حوالي 500 خيمة في تلك القرية، وهو ما شكل نموذجاً نضالياً عزز قناعة فلسطينيي النقب بقدرتهم على العمل المنظم لاستعادة حقوقهم.

تشكل في عام 1997 ما يعرف بـ "المجلس الإقليمي للقري غير المعترف بها في النقب"، وهو إطار تكوّن من لجان محلية منتخبة في تلك القري اختارت بالتصويت هيئة المجلس الإقليمي الذي يفترض أن يمثل مجموع هذه القري وهو ما شكل تحدياً لادعاءات صهيونية تتمحور حول عدم وجود قيادة لـ "البدو".

في نموذج آخر لتحدي إجراءات الاحتلال عام 2006، وفي مواجهة منع سلطات الاحتلال رعي الماشية في منطقة "أم خشرم" خارج سياج العزل، تم تنظيم نقل 200 ألف رأس ماشية للرعي في تلك المنطقة من خلال الجهود الطوعية المنظمة لفلسطيني النقب، هذه التجارب عرفت امتدادات أكثر تنظيماً و تسييساً مع تصاعد الوعي بحقيقة سياسات التطهير العرقي الممارسة ضد فلسطيني النقب، عرفت ذروتها بالاحتجاج الواسع ضد مخطط "برافر" 2003، والذي استطاع أهالي النقب بنضالهم تحويله لقضية وطنية فلسطينية عامة ليلتحم في النضال ضد هذا المخطط العديد من الحركات الشعبية في الداخل المحتل والضفة والقطاع والخارج، ليخلق حراكاً عاماً انضمت له الأحزاب ولجنة المتابعة العربية

في الداخل المحتل عام 1948 والقوى الوطنية في الأراضي المحتلة عام 1967، وهو ما أجبر سلطات الاحتلال على إعلان إلغاء هذا المخطط. ما يعطي هذه التجارب النضالية قدرة استثنائية على الاستمرار والتطور، هو ارتباطها بإرادة حقيقية لأهالي النقب، ففي حالة قرية العراقيب غير المعترف "إسرائيلياً" بها أثبت أهالي القرية صموداً استثنائياً، فلقد أعاد الأهالي بناء قريتهم مرة تلو الأخرى بعد تكرار هدمها من قبل الاحتلال لأكثر من 200 مرة حتى الآن.

امتداد أنشطة مجموعات استيطانية إرهابية مثل "فتيان التلال" إلى النقب، صار عنواناً آخر لنضال أهلها، ففي آخر جولة للمواجهة مع هذه المجموعات، نجح أهالي رهط في التصدي لمحاولة هذه المجموعة لإقامة بؤرة استيطانية على أراضي عرب الزيادة، رغم الحضور المسلح لمجموعات المستوطنين والدعم الذي تلقوه من قبل أعضاء الكنيست الصهاينة.

### المحور الثالث: الحالة الفلسطينية... انقطاع عن نضال النقب

لعبت العوامل الموضوعية المتصلة بالقيود التي فرضها الاحتلال على الصلة بين أهالي النقب وعموم الفلسطينيين، وسياسات التطويع المفروضة على الأهالي أدوارها في خلق نوع من القطع وضعف الصلة بين حالة المقاومة للتطهير العرقي في النقب، والبنى الوطنية والاجتماعية الفلسطينية على امتداد فلسطين التاريخية، ولكن السياسات الاحتلالية لم تكن منفردة في صناعة الانقطاع الوطني عن نضال أهالي النقب، فقد لعبت عوامل القصور في بنية المشهد السياسي والمجتمعي الفلسطيني، وانعكاساتها على ممارسات الفاعلين السياسيين في تشكيل سياسات الانقطاع عن أهالي النقب، بل ويسّرت أمر الدعاية الصهيونية حول أهالي النقب.

لم يحظى أهالي النقب كما غيرهم من أهالي الأراضي المحتلة عام 1948 بتمثيل حقيقي داخل مؤسسات منظمة التحرير عبر مسارها الطويل، وجاء توقيع اتفاقية "أوسلو" تعبيراً عن تخل رسمي من القيادة الفلسطينية الرسمية عن تمثيل الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، بل وإسقاطهم من تعريفها غير المعلن للشعب الفلسطيني، و في حالة النقب كان هذا التهميش أكثر عمقاً وأقدم زمنياً، فرغم الصلة المجتمعية بين سكان الضفة الغربية وقطاع غزة وعموم اللاجئين الذين نشطت الفصائل



الفلسطينية في صفوفهم، إلا أنها لم تسعى لصلات حقيقية مع الباقين في النقب من أبناء الشعب الفلسطيني حتى في تلك المرحلة التي حرصت فيها على بناء الصلات مع الفلسطينيين في الجليل والمثلث وبقية الأراضي المحتلة عام 1948.

هذا يسهل قراءة انعكاس هذه السياسة على المنتج الفلسطيني حول النقب وأهاليه، فرغم التغطية الواسعة للمخططات الاحتلالية الخاصة بالنقب، إلا أن المصادر حول النضال الفلسطيني في النقب تبقى محدودة غالباً وتقدم سرديات مكررة تفتقد للبيانات التفصيلية والوقائع المستقاة من الأهالي، وذلك مع وجوب الإشارة لوجود منحى لاختراق هذا التعقيم حول نضال أهالي النقب في العقدين الماضيين، وهنا تقتضي الشفافية إلى الإشارة لقصور وصعوبة ونوع من الارتباك في مسعى هذه الورقة لتقديم ومناقشة حقائق حول وضع أهالي النقب ونضالهم وبناء الصلات الضرورية لأي عمل بحثي أو إعلامي ينحاز لحقوق هذا المجموع الفلسطيني.

هذا لا يمكن فصله عن نظرة حاكمة تجاه المجتمع البدوي في فلسطين، غزتها عوامل التعتيم والعزل الصهيوني، ولم تقابل بجهد سياسي أو مجتمعي فلسطيني مضاد حتى وقت متأخر، فحتى البيئة الأقرب لأهالي النقب من حيث القدرة على تجاوز عوامل العزل الصهيونية وهي مجتمع فلسطيني الأرض المحتلة عام 1948، عانت من انقطاع عن النضال الجنوبي أو نضال أهالي النقب، وحتى عام 2016 كانت جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في الداخل المحتل تناقش تمثيل أهالي النقب في الجمعية باعتباره مهمة ضرورية تسعى لإنفاذها، وذلك بعد حوالي 68 عاماً على الاحتلال، وغالباً ما اكتفت الأحزاب الفلسطينية النشطة داخل الخط الأخضر بالتعامل مع قضية الصلة بأهالي النقب ومعاناتهم وقضاياهم من خلال الأعضاء المنتخبين عن النقب في الكنيست، أو بعض القوى التي استأثرت بالنشاط السياسي في الجنوب مثل الحركة الإسلامية- الجناح الجنوبي.

قد تكون عوامل الطبيعة العشائرية للمجتمع الفلسطيني المحاصر في النقب قد لعبت دورها في تعطيل امتداد النشاط الحزبي والسياسي لبقية الأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية في الداخل نحو النقب، ولكن

مؤشراً آخر يشي بعكس هذه الفرضية وهي تلك الحيوية التي أظهرها  
مجتمع النقب في صلته مع بقية القوى الفلسطينية بمجرد انفتاح هذه  
القوى عليه، بل ونجاح الفلسطينيين عموماً في حالة المواجهة ضد  
مخطط "برافر" في الالتحام مع هبة أهالي النقب وحمل شعارهم وقضيتهم  
كشعار وطني عام.

## خلاصة :

نجح أهالي النقب في كسر الحصار والعزلة المفروضة على معاناتهم ونضالهم في وجه سياسات التطهير العرقي الصهيونية ضدهم، وذلك من خلال تنظيمهم الذاتي المتزايد، والذي عبر عن إرادة المواجهة لديهم.

فخلال أكثر من 74 عاماً من بداية التهجير الكبير لمعظم سكان النقب، ارتكبت المنظومة الاستعمارية الصهيونية شتى أنواع الجرائم بحقهم، وسّنت قوانين وأصدرت قرارات ومارست سياسات تهدف إلى إنهاء وجودهم على أراضيهم، فيما واجهوا عوامل العزل والتعقيم والتهميش والانقطاع الفلسطيني عنهم، والاستعماء الدولي عن النظر لقضيتهم، مستخدمين مواردهم الذاتية الشحيحة في تنظيم الذات، وبناء الصلات بالمناصرين لقضيتهم، وحشد الاهتمام بهذه القضية وتطوير أدوات الصمود والتصدي للجرائم الصهيونية الاستعمارية.

لكن الواقع اليوم رغم التطورات الهامة في الاستجابة الفلسطينية للنضال في النقب، يظهر أن الفجوات لا زالت كبيرة بين الموقف التضامني

السائد تجاه هذا النضال، والذي تطور خلال السنوات الأخيرة، وبين استعادة الالتحام الاجتماعي والسياسي والنضالي مع أهالي النقب، وهذا جزء من خلل كبير في البنية والممارسة السياسية الفلسطينية برمتها.

فلا زالت السياسة الفلسطينية، والممارسات المؤيدة لحقوق الفلسطينيين والمناهضة لجرائم الحرب والتهجير والتطهير العرقي الاستعمارية الصهيونية، لم تنجح في تطوير برامج عمل فاعلة تسهم في دعم صمود ونضال أهالي النقب.

تعاني المنظومة الفلسطينية الرسمية بأذرعها ووجوهها المختلفة من عجز عن بناء موقف شامل من المشروع الاستعماري الصهيوني، ومما أحدثه مشروع التسوية من تعزيز لعوامل الهيمنة الاستعمارية على سياسات هذه المنظمة الرسمية، كما على المشهد في فلسطين، والذي سمح بتوسع المنظومة الاستعمارية الصهيونية في ممارساتها ضد الفلسطينيين عموماً ومن بينهم أهالي النقب.

ومع ذلك فقد أكدت التجارب الهامة للنضال الشعبي الجمعي الفلسطيني، نجاحها في تحقيق إسناد مهم لفلسطيني النقب في العديد

من المحطات التي حظي فيها نضالهم بالتفاف وطني فلسطيني داعم له، خصوصاً في ضوء تزايد الوعي بهذا النضال وبطبيعة مخططات التطهير العرقي المسلطة ضد أهالي النقب، ودورها كجزء مركزي من استراتيجيات ورؤى المشروع الاستعماري الغازي لأرض فلسطين، والعامل على تقويض وإنهاء الوجود الفلسطيني على هذه الأرض.

### **ممكنات العمل في مواجهة التطهير العرقي في النقب:**

١- تشكل سياسات التطهير العرقي في النقب، نموذجاً لسياسات المنظومة الاستعمارية وهو ما يوجب النظر لها كعنوان محوري في قراءة أبعاد هذه السياسات وبناء الموقف الفلسطيني والإنساني من مجمل المشروع الاستعماري في فلسطين.

٢- إن تجاوز التهميش الذي عاناه أهالي النقب في الحيز السياسي الفلسطيني والمناصر للفلسطينيين، يتطلب تحولاً نوعياً في مجمل المقاربة السياسية والحقوقية لهذه القضية، والانتقال لممارسات فاعلة ونشطة باتجاه دعم نضال أهالي النقب وصمودهم، يسعى لتجاوز وكسر قيود سياسات العزل الاستعماري لهم.

٣- وجوب سد الثغرات الكبيرة في العمل البحثي والمنتوج الإعلامي الفلسطيني والمناصر للفلسطينيين تجاه نضال أهالي النقب، وذلك على قاعدة ربط هذا النضال بجذوره التاريخية في مواجهة مشروع التهجير الصهيوني لعموم الفلسطينيين، وسياسات التطهير العرقي والعزل والقمع المستمرة.

٤- ان العمل على التمثيل الوطني لأهالي النقب في البنى الفلسطينية، لا يجب أن يبقى مرهوناً لاستجابة البنى الرسمية الفلسطينية، بل إن هناك مهمات واجبة على الحركات والبنى السياسية والمجتمعية والمؤسسات المختلفة تتعلق ببناء صلات حقيقية بنضال أهالي النقب وعلاقته بالحقوق الفلسطينية ككل.

بجانب ما سبق هناك مجموعة من الإجراءات تكتسب الصفة الطارئة في ظل تصاعد هجمة التطهير العرقي في النقب:

١- إطلاق برنامج وطني عام لدعم أهالي النقب ، تقوده لجان شعبية على امتداد مساحة الانتشار الفلسطيني.

٢- وضع قضية التطهير العرقي والتهجير في النقب في صلب مهمات الجسم الدبلوماسي الفلسطيني الرسمي، وأدوات الدبلوماسية العامة والشعبية النشطة في حشد المناصرة للفلسطينيين.

٣- تحديد الجهات ذات المسؤولية المباشرة ضمن المنظومة الاستعمارية عن سياسات التهجير والتطهير العرقي والعزل في النقب، وملاحقتهم دولياً في الجانب القانوني، و بالأدوات المتاحة لدى الشبكات المناصرة لحقوق الفلسطينيين.

٤- وضع قضية المهجرين الفلسطينيين في النقب، كجزء من التعريف الفلسطيني للاجئين والمهجرين الفلسطينيين، والعمل على تبني هذا التعريف على مستوى عالمي.

### التوثيق:

استندت ورقة العمل هذه لمجموعة كبيرة من المصادر والمراجع الإخبارية والصحفية، ومع ذلك يمكن الإشارة أن هذا التوسع في المصادر والمراجع يعود لنقص ملموس في المنتج البحثي والمعلومات حول قضية التطهير العرقي في النقب ونضال أهالي النقب، كما يجب الإشارة للفائدة الكبيرة



التي مثلتها دراسة الباحث حازم جمجوم "النقب: التهجير المستمر لبدو  
جنوب فلسطين"

1. النقب: إبطال المصادقة على خارطة هيكلية صُدّقت "دون علم  
وإشراك السكان"

2. لجنة التوجيه العليا لعرب النقب: لا تنازل عن حقنا في العيش بعزة  
وكرامة

3. عريضة أميركية ضد {التطهير العرقي} في النقب | الشرق الأوسط

4. الاستيطان الأخضر.. سياسة الاحتلال في النقب

5. خطابات بن جوريون واستيطان النقب - العساس

6. الاستيطان في النقب.. الدفاع عن «تل أبيب»

7. جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين تطلق حملة "من جيبنا مندعم  
عودتنا"

8. التهجير الثاني 2022م

9. لجنة المتابعة تقرر تصعيد المقاومة الشعبية ضد مخططات اقتلاع  
أهالي النقب من أراضيهم

10. القدس.. إسرائيل تفرق وقفة منددة بالممارسات ضد سكان

النقب

11. النقب في ذكرى النكبة: تهجير رغم التجميد

12. محام ومؤرخ فلسطيني: التشجير في صحراء النقب تهجير

غير مباشر لسكانها البدو

13. بدو النقب: توطين أم تهجير؟

14. النقب: التهجير المستمر لبدو جنوب فلسطين

15. حارسات النقب... شريكات النضال والاعتقال ومقاومة

التهجير

16. حوار | النقب: التهجير الثاني.. تحت ذريعة "الاعتراف" |

محليات | عرب 48

17. صحراء النقب ليست قاحلة

18. قرية العراقيب... جدول الحياة الدافق - 08.05.2020,

سبوتنيك عربي

19. انتهاك حقوق الأرض والإسكان في قرى البدو الإسرائيلية

غير المُعترف بها

20. هبة جماهيرية في النقب: انتفاضة في وجه "إسرائيل" ضد

الهدم

21. شهادات تثبت طردهم بالقوة.. تفاصيل خطة عسكرية

إسرائيلية ضخمة...

22. هدم 12 ألف منزل ومنشأة في 5 أعوام.. التجريف

والتحريش سياسة إسرائيل لتهجير بدو النقب

23. معسكر جديد للجيش الإسرائيلي سيقام فوق قرية المكيمن

غير المُعترف بها في النقب

24. أراضٍ وقرى وحقوق - مدى الكرم

25. ما هو مخطط برافر؟ لماذا علينا مواجهته؟ | ترابط -

התחברות

26. مخطط برافر بيغن | وثائق وأحداث | الجزيرة نت

27. النقب الجرح الفلسطيني النازف مُنذ النكبة - الهدهد

28. لقاء خاص مع عطية الاعسم رئيس المجلس الاقليمي للقرى

غير المعترف ...

29. سياسة الاستيطان وتهويد الحيز في النقب - مركز عدالة

30. <https://zochrot.org/ar/village/52884>

31. <http://www.palestineinarabic.com/map>

[nakba.html](#)

32. (PDF) Bedouin Communities in the

ResearchGate - Negev

33. دولة إسرائيل والبدو: الأرض لبُ النزاع - Arabic -

הארץ